القيادة والأركان

العدد ١٤، ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤-٢٠٢٥ م مجلة القيادة والأركان، عسكرية أكاديمية متخصصة تصدر سنويا عن جامعة الدفاع الوطني - المملكة العربية السعودية

سمو وزير الدفاع يدشن

جامعة الدفاع الوطني
National Defense University

معرفة تحمي المستقبل

مخرجات قمة العشرين والممر الاقتصادي:

مستقبل مشرق لتحقيق التنمية المستدامة

من نافلة القول أن المملكة العربية السعودية أصبحت في صدارة اهتمامات العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، فهي القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وواحدة من دول مجموعة العشرين الأكبر والأغنى على مستوى العالم، والدولة الضامنة لاستقرار أسواق النفط العالمية، وقائدة المنطقة العربية والإسلامية، وقد تحققت لها هذه المكانة بفضل عدة عوامل مجتمعة منها: المكانة الدينية الفريدة في العالم الإسلامي؛ فهي التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي وقبلة المسلمين ومهوى أفئدة أكثر من ملياري مسلم، يتجهون إليها ٥ مرات في الصلاة خلال اليوم الواحد، فقد منّ الله عليها باحتضان الحرمين الشريفين والمقدسات الإسلامية التي يقصدها ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار، وإضافة إلى ذلك هي الدولة ذات الموارد الطبيعية الضخمة والمتنوعة، وكذلك المساحة الجغرافية الشاسعة التي تبلغ ٢,١٥٠ مليون كيلو متر مربع، وتطل على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ٢٦٠٠ كيلو متر، وساحل على الخليج العربي بطول ١٢٠٠ كيلو متر، وبذلك فالمملكة تتمتع بموقع استراتيجي هام وتتوسط قارات العالم، وتشرف على أهم الممرات المائية التي تربط الشرق بالغرب، وهي من الدول الأكبر في امتلاك المخزون النفطي حيث تمتلك ٢٦٧ مليار برميل احتياطي نفط، وتنتج ١٠,٥٩١ مليون برميل نفط يوميًا، ويبلغ إنتاجها السنوي من النفط الخام ٢٦٨٨ مليون برميل، وتمتلك احتياطيًا من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي ٣٣٥ تريليون قدم مربع، والمملكة قوة عسكرية وأمنية مهمة ومهابة في المنطقة، فهي في المرتبة الثانية على مستوى المنطقة العربية، وفي المرتبة ٢٢ عالميًا من حيث القوة العسكرية.

الدكتور
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

ونقف خلف هذه المقومات الكثيرة والمهمة قيادة سياسية رشيدة وحكيمة، كون ربان سفينتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز . يحفظه الله . وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء . يحفظه الله .، وقد وظفت القيادة بحكمة واقتدار مقدرات الوطن لتعزيز مكانة المملكة على المستوى الإقليمي والعالمي، فقد قادت المملكة دول الخليج إلى بر الأمان خلال الأزمات التي عصفت بالمنطقة وتصدت لها بكل حكمة ورؤية ثاقبة ولم تغامر أو تقامر بمقدرات شعبها بداية من حرب الخليج الأولى، والثانية، ثم سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣م، وما تلا ذلك من أزمات حتى اجتياح المنطقة العربية ما يسمى بثورات الربيع العربي نهاية عام ٢٠١٠، وبداية ٢٠١١م، ومازالت هذه الثورات تلقي بظلالها على المنطقة العربية حتى الآن، ودور القيادة السعودية لم يتوقف عند تجاوز ثورات الربيع العربي ورسو سفينتها على بر الأمان، بل أخذت في ترميم تبعات هذه الأحداث المؤلمة على

المنطقة العربية بكاملها، فقدمت الدعم المادي والاقتصادي والدبلوماسي والسياسي للدول التي تعرضت لمحنة هذه الثورات التي حولت معظم دول المنطقة العربية إلى دول رخوة وذات اقتصادات هشة ومنهارة، وإضافة إلى هذا الدعم المباشر، ألقت المملكة بثقلها السياسي والدبلوماسي لإنقاذ الدول العربية من الحروب الداخلية والاقتتال المستعر والتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية بجهود دبلوماسية مكثفة، فاستضافت العديد من مؤتمرات القمم الدولية والعربية والخليجية، لإنهاء الصراع المسلح الذي تشهده السودان حاليًا، وإعادة سوريا إلى حضنها العربي، وتعمل على أكثر من صعيد لإنهاء الأزمة اليمنية، وتقدم الدعم بمختلف أنواعه لحل القضية الفلسطينية بحل الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية) بالعودة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، وأخيرًا، تقدم المملكة كافة أشكال الدعم لإنهاء الحرب في غزة وتقدم المساعدات الإغاثية لسكان قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر تسعى المملكة إلى دعم أسس التنمية المستدامة لخدمة الاقتصاد والتنمية لشعبها وشعوب منطقة الخليج والمنطقة العربية، لذلك سعت إلى إبرام الشراكات مع كبريات التكتلات في العالم ومنها منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ورابطة الآسيان، وجمهوريات آسيا الوسطى، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وقبل ذلك عضوية المملكة في مجموعة العشرين التي تضم أغنى وأكبر ٢٠ دولة في العالم، وجاءت عضوية المملكة في مجموعة العشرين نتيجة لحجم اقتصادها الضخم والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها في السنوات الأخيرة، وزيادة تأثيرها الإقليمي والعالمي، ولأهميتها كمصدر ومسعر للطاقة التي تهم جميع دول العالم، ولزيادة حجم تجارتها الدولية، وارتفاع مواردها المالية، وتصنيفها من

بين أفضل اقتصادات ناشئة في العالم جنبًا إلى جنب الصين، والهند، وتركيا، بل تفوقت على هذه الدول في النمو الاقتصادي العام الماضي ٢٠٢٢م، حيث بلغت نسبة النمو في المملكة ٨,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي وهذا المعدل هو الأعلى بين دول مجموعة العشرين قاطبة، متجاوزة بذلك توقعات المنظمات الدولية التي بلغت أقصى تقديراتها للنمو نسبة ٨,٣ ٪ وذلك بحسب ما أصدرته الهيئة العامة للإحصاء في ٩ مارس الماضي، والتي كشفت أن الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي للمملكة بلغ أكثر من تريليون دولار للمرة الأولى مدعومًا بتنوع الأنشطة التي أسهمت في تحقيقه، ما يؤكد نجاح سياسات المملكة ونهج رؤية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية، وكان ذلك نتيجة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وبرامج رؤية ٢٠٣٠ ومشاريعها التي أسهمت في تحقيق ذلك، إضافة إلى زيادة الفرص الاستثمارية للصناديق التنموية ومشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي السعودي، وانعكس ذلك على زيادة نسبة النمو في الأنشطة غير النفطية للعام الماضي بنسبة ٥,٤ ٪، وارتفعت معدلات النمو لأنشطة النقل والاتصالات والتخزين بنسبة ٩,١ ٪، بينما بلغت معدلات النمو في تكرير الزيت نسبة ٧,٧ ٪.

واستمر تفوق المملكة في العديد من المجالات الاقتصادية والتنموية، فحصلت على المرتبة الـ ١٧ عالميًا من أصل ٦٤ دولة هي الأكثر تنافسية في العالم لتصبح من الدول العشرين الأول على هذا المؤشر، وجاءت المملكة أيضًا في المرتبة الثالثة بين دول العشرين الأولى على مؤشر تحسن تشريعات الأعمال متقدمة على دول ذات اقتصادات كبيرة مثل كوريا الجنوبية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، المملكة المتحدة، الصين، وفي السياق ذاته أشاد المعهد الدولي للتنمية الإدارية بقدرة المملكة على تكييف سياستها مع المتغيرات الاقتصادية وتحسن ترتيبها في ثلاثة محاور من الأربعة الرئيسية، وهي الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه من الترتيب ٣١ إلى ٦، وفي كفاءة الحكومة تقدمت من ١٩ إلى ١١ وكفاءة الأعمال من ١٦ إلى ١٣، وجاءت المملكة في المرتبة ٤٨ من بين ١٣٢ دولة على مؤشر الابتكار العالمي، وقد جاء ذلك انعكاسًا لمسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها الحكومة وفقًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - يحفظه الله -، وقد كان من ثمار ذلك انضمام المملكة لعضوية مجموعة العشرين، بل تفوقت في المنافسة بين أعضاء المجموعة، إضافة لما حققته المملكة بقدراتها الذاتية خارج المجموعة في المجال الاقتصادي من توفير قنوات اتصال بكبار صناع السياسات المالية والاقتصادية العالمية، ما عزز التعاون الثنائي مع الدول الرئيسية في العالم.

وسبق أن استضافت المملكة الاجتماع الخامس لمجموعة العشرين في أول قمة تستضيفها المملكة وثاني قمة للمجموعة تستضيفها منطقة الشرق الأوسط للمجموعة التي تأسست عام ١٩٩٩م، وتتكون من ٢٠ دولة تمثل ما بين ٨٠ و٩٠ ٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية، وقد ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - قمة مجموعة العشرين في الرياض يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر عام ٢٠٢٠م، وتمخض عنها نتائج غاية في الأهمية، ولعل أهم ما صدر عنها هو التزام الدول العشرين بضخ أكثر من ٥ تريليونات دولار للحد من التدهور الاقتصادي ووقف الانزلاق نحو الكساد والإفلاس وتوفير السيولة لاستمرار الأنشطة الاقتصادية.

وجاءت قمة مجموعة العشرين الأخيرة التي استضافتها الهند يومي ٩ و١٠ سبتمبر ٢٠٢٣م، وترأس وفد المملكة إليها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - يحفظه الله -، وقد كان حضور سموه لافتًا سواء في الكلمة التي ألقاها أمام القمة، أو في البيان الذي ألقاه في ختام أعمال القمة حول الممر الاقتصادي (الهند - دول الخليج - دول الشرق الأوسط - دول الاتحاد الأوروبي)، أو كذلك من خلال استقبال سموه لكبار زعماء دول المجموعة، وقد تمخض عن قمة نيودلهي بيان ختامي جامع لكثير من القضايا التي يعيشها

العالم في المرحلة الحالية، وفي الجانب الاقتصادي منه تناول الكثير من القضايا، ومنها: تسريع وتيرة النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل، وتسريع التنفيذ الكامل والفعال لخطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومتابعة مسارات التنمية منخفضة الغازات الدفيئة أو منخفضة الكربون، ومسارات التنمية المستدامة مناخيًا وبيئيًا من خلال دعم نهج متكامل وشامل، والحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات والمحيطات، وأكد البيان على تعزيز النمو القادر على الصمود من خلال معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية بطريقة عاجلة وفعالة، مع زيادة التمويل من جميع المصادر لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تحسين الوصول إلى التدابير الطبية المضادة وتسهيل المزيد من الإمدادات والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية للاستعداد بشكل أفضل لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل. ومن بين ما جاء في البيان الختامي للقمة فيما يخص الشأن الاقتصادي أيضًا تناول البيان ضرورة مواصلة إصلاحات بنوك التنمية متعددة الأطراف بشكل أفضل وأكبر وأكثر فاعلية لمواجهة التحديات العالمية لتعظيم الأثر الإنمائي، وتعزيز العمالة المستدامة والجيدة مع سد الفجوات بين الجنسين وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة في الاقتصاد كصانعة قرار، مع تحسين دمج وجهات نظر البلدان النامية، بما في ذلك وضع البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على جدول أعمال مجموعة العشرين في المستقبل وتعزيز صوت البلدان النامية في صنع القرار العالمي. وقد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان يوم السبت التاسع من سبتمبر وعلى هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي عن مشروع الممر الاقتصادي العملاق الذي يربط الهند بدول الاتحاد الأوروبي مرورًا بدول منطقة الشرق الأوسط فقال سموه أمام القمة: « يسعدني اليوم أن نجتمع في هذا البلد الصديق لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن مشروع «الممر الاقتصادي» لربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ويأتي تتويجًا لما عملنا عليه معًا خلال الأشهر الماضية لبلورة الأسس التي بنيت عليها هذه المذكرة، بما يحقق مصالح مشتركة بين دولنا من خلال تعزيز الترابط الاقتصادي، بما ينعكس إيجابًا على شركائنا في الدول الأخرى»، وأشار سموه إلى أن المشروع سوف «يسهم في تطوير وتأهيل البنى التحتية التي تشمل سككا حديدية، وربط الموانئ، وزيادة مرور السلع والخدمات وتعزيز التبادل التجاري بين الأطراف المعنية»، مشيرًا سموه إلى أن المشروع يتضمن خطوط الأنابيب لتصدير واستيراد الكهرباء والهيدروجين لتعزيز أمن إمدادات الطاقة العالمي، بالإضافة إلى كابلات لنقل البيانات من خلال شبكة عابرة للحدود ذات كفاءة وموثوقية عالية.

وهذا الممر يتكون من جزأين هما: الممر الشرقي وهو ممر بحري يبدأ من الهند حتى دبي، والممر الشمالي يربط بين دول الخليج والشرق الأوسط بأوروبا ويشمل سككا حديدة وطرقا برية، ثم ربط بحري بين الشرق الأوسط وأوروبا، ويقدر خبراء الاقتصاد أن هذا الممر سوف يخفض تكلفة النقل بنسبة ٤٠ ٪، مع إمكانية زيادة التبادل التجاري مع الدول المتشاركة بنسبة ٣٠٪ وزيادة الاستثمارات بنسبة ١٠ ٪ مع زيادة نسبة النمو حوالي ٢ ٪ مع خلق فرص عمل جديدة لحوالي ١٠ ملايين نسمة في الدول المشاركة في هذا الممر، وذلك حسب التقديرات لمردود هذا الممر الذي تتشارك فيه دول ذات اقتصادات مهمة، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله ٤٧ تريلون دولار، أو ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم مجتمعة، كما أن هذا الممر هو إحياء لطريق قديم ربط أوروبا بالهند عبر البحر الأبيض المتوسط ودول الشرق الأوسط، وهو الطريق الذي سلكه الإسكندر الأكبر للتوجه إلى الهند عام ٣٣٤ قبل الميلاد، حيث مهدت له الانتصارات المتتالية ضد الإمبراطورية الفارسية طريقه إلى الهند، وخاض آخر معاركه مع الملك بوروس ملك البنجاب على ضفاف نهر جيلوم عام ٣٢٦ قبل الميلاد.

وأعتقد أن جميع الدول التي يشملها الممر الاقتصادي تنظر بعين الأهمية لهذا الشريان الاقتصادي الكبير بين دول صاحبة اقتصادات ذات ثقل كبير على مستوى العالم، حيث تلقته جميع

ولي العهد السعودي: الممر الاقتصادي الجديد سيشمل خطوط أنابيب للكهرباء والهيدروجين

الدول المعنية باهتمام بالغ، ورغم أهميته التي ذكرها علماء الاقتصاد يظل بالنسبة للمملكة وسيلة وليس غاية. فالمملكة ليست دولة داخلية حبيسة، بل لها شواطئ ممتدة وموانئ على البحر الأحمر والخليج العربي، وذات موقع استراتيجي هام بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، كما أنها تراعي الظروف السياسية المحيطة، ومن ثم أعتقد أن المملكة تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الأشقاء والأصدقاء في المنطقة، ولذلك لم يتحدد موقف المملكة بشكل نهائي لكيفية ربط الطريق بين الشرق الأوسط وأوروبا ومن أي نقطة سينطلق هذا الربط على البحر الأبيض المتوسط حيث البيض المتوسط وفي توجد عدة بدائل للربط بين الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم توقع اتفاقية الممر مع إسرائيل حتى الآن أسوة بالاتفاقيات التي وقعتها مع الشركاء الآخرين، وفي اعتقادي أن ذلك في النهاية سوف يخضع لتقديرات دقيقة لدى صانع القرار بالمملكة والدول الخليجية والعربية الشركاء في هذا الممر.

ويتبقى القول إن هذا الممر الاقتصادي جاء لخدمة الاقتصاد والتنمية بعيدًا عن التحزب والتحالفات العسكرية والخلافات والصراعات الدولية . أو هكذا من وجهة نظر المملكة العربية السعودية، حيث إن المملكة ودول المنطقة تنأى بنفسها عن الصراعات الدولية والحروب الباردة أو المواجهات العسكرية، كما أنه ليس الهدف من هذا الممر الاقتصادي إضعاف ممرات وطرق اقتصادية أخرى أو التأثير عليها ومنافستها، و على الأقل هذه الرؤية من وجهة النظر السعودية التي لديها توجهات واضحة في الانفتاح على جميع دول العالم ومشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، وهذا يتضح من الشراكات التي أبرمتها المملكة مع منظمة شنغهاي للتعاون، وتجمع البريكس، ودول رابطة الآسيان، وجمهوريات آسيا الوسطى، وعضويتها في مجموعة العشرين، وغيرها من الشراكات مع دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فالهدف الأسمى للمملكة هو خدمة التنمية، وتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ كما وضعتها والتي تهدف للانفتاح على الجميع والسير في خطط مدروسة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية والاستفادة من المزايا النسبية لدعم مكونات الاقتصاد السعودي، وتوطين التكنولوجيا والصناعات القائمة عليها لتعظيم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل حقيقية لأبناء المملكة من الجنسين الإناث والذكور، وهذا ما تعمل على تحقيقه القيادة الرشيدة ويقف الشعب بكل شرائحه العمرية والتعليمية والاجتماعية خلفها بكل قوة لتحقيق أهداف وأحلام وطموحات القيادة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للشعب السعودي.

نتقدم بخالص التهاني وأطيب التمنيات لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
على استمرار تقدّم وازدهار المملكة في ظل قيادته الحكيمة لحملة «رؤية المملكة ٢٠٣٠».

milkor.sa

ميلكور